لمجلس الوزراء في الحكومة العربية أنه مقتنع بصداقة انكلترا لسوريا، ولاسيما بعد جولاته السابقة في أوروبا واجتماعه بالمسؤولين الانكليز والفرنسيين، كما أشار أيضاً إلى «أن الانكليز هم على أحسن استعداد ليس فقط من أجل الاعتراف ومساندة حرية هذا البلد... بل أيضاً لتقديم مساعداتهم ضمن الحدود التي يسمح لهم بها هذا الاستقلال. وأننا لسعيدون بسماع هذه الانطباعات من جلالته لأن من شأن ذلك ترسيخ ثقتنا دائماً بأمتكم العظمى... ولديّ كل القناعة بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة إلى درجة أنها لا تستطيع إلا المساهمة في تقدم وتطور بلدينا»(١٥).

ويلاحظ، من خلال هذه الوثائق والمراسلات، أن بريطانيا وفرنسا لم تكونا تتوقعان قيام المؤتمر السوري العام بإصدار مقرراته في الوحدة والاستقلال، وبالمقابل فإن الملك فيصل ورئيس وزرائه رضا الركابي أكدا على وحدة البلاد السورية وسيادتها واستقلالها؛ وذلك في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العربية أيضاً الابقاء على علاقة مميزة مع الحكومة البريطانية دون أن يؤدي ذلك إلى الاخلال بالوضع الاستقلالي لسوريا. مع العلم أن تلك العلاقة، في هذه الفترة، كانت تتناقض مع حقيقة الاستقلال. غير أن انكلترا لم تكن بدورها قادرة على السير قدماً لتحقيق تطلعات الملك فيصل وحكومته، لا سيما وأن الحاجة إلى استمرار التحالف الفرنسي ـ البريطاني لم تسقط بعد. ولهذا فإن بريطانيا كانت حريصة أيضاً على التطلعات الفرنسية التقليدية في المنطقة مقابل حرص فرنسا على التطلعات البريطانية، بالرغم من تناقض تطلعاتهما وصراعاتهما حول المنطقة.

والأمر الملاحظ أن قرارات المؤتمر السوري العام ظلت الشغل الشاغل للسياستين البريطانية والفرنسية، نظراً لأن هذه القرارات مسّت هاتين السياستين سواء في فلسطين والعراق أم في سوريا ولبنان وبعض الأنحاء السورية الأخرى. ولهذا، فقد كانت وجهة نظر الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) تقول بضرورة العمل للاعتراف بتلك القرارات وبسيادة الملك فيصل على الأمة السورية مع الابقاء على الادارتين البريطانية والفرنسية في المنطقة السورية. وقد عبر عن وجهة نظره هذه في برقية أرسلها، في أواسط آذار (مارس) ١٩٢٠، من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد أشار فيها أيضاً إلى أن تتويج فيصل ملكاً سيجعله ملتزماً بصورة لا رجوع عنها بسياسة تقوم على سوريا المستقلة وغير المجزأة «فإذا ثابرت الدول على موقفها باعلان أن ما قام به فيصل والمؤتمر السوري لا قيمة له ولاغياً، فاحساسي الأكيد أن الحرب ستندلع، وإذا ما بدأت العمليات الحربية، فسيعتبر العرب الفرنسيين والانكليز، كليهما، أعداءهم وسيجرنا الفرنسيون إلى حرب ضد مصالحنا، فضلاً عن أننا لسنا مستعدين لها الاستعداد اللازم». ثم نصح اللنبي وزارة خارجيته بأن تعترف الدول بسيادة فيصل على أمة عربية أو كونفدرالية تشمل سوريا وفلسطين وما بين النهرين (العراق) على أن تكون إدارة سوريا مؤمنة للفرنسيين وإدارة فلسطين وما بين النهرين للبريطانيين. وقال: «مثل هذا التدبير في اعتقادي سيكون مقبولاً من فيصل، ويبقى العرب أصدقاءنا، إذ لا أرى كيف يمكن أن نكون من الخاسرين إذا اعتمدناه»(١٦).

وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، رد وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون على برقية الجنرال اللنبي مشيراً إلى أن ثمة سوء فهم للموقف، «إذ أن آخر ما نفكر به هو الحرب مع فيصل. في الوقت الراهن يجري سلخ فلسطين وما بين النهرين عن